جمعية الامم . فقد جاء في الفقرة الرابعة من هذه المادة :
« ان بعض المجتمعات التي كانت تابعة فيما مضى للامبراطورية العثمانية قد بلغت درجـــة من الرقي يمكن معها الاعتراف موقتاً بكيانها كأمم مستقلة بشرط ان تمدها بالمشورة والمعونة الادارية دولة منتدبة الى ان تصبح قادرة عـــلى حكم ذاتها بذاتها . وينبغي ان يكون لرغبات هذه المجتمعات الاعتبار الاول في اختيار الدولة المنتدبة » .

وعليه فادخال وعد بلفور في صك الانتداب على فلسطين ليس مخالفاً لحق العرب الطبيعي فحسب ، بل يناقض كذلك المبدأ الاساسي المتعلق بجميع الانتدابات عـــلى الاراضي التي كانت خاضعة للسلطة العثمانية والتي اعتُرِف باستقلالها موقتاً . فان سياسة الهجرة والعمل لبناء وطن يهودي قومي ينتقصان ، ولا شك ، من هـذا الاستقلال المعترف به . ناهيك بان اهل فلسطين لم يؤخذ رأيهم لا في الانتداب نفسه ، ولا في اختيار الدولة المنتدبة .

وهكذا ظلت فلسطين تحكم مدة خمس وعشرين سنة بنظام غير مبني على مبدأ طبيعي او قانوني ، بل قائم بالفعـل على القوة والمصلحة . وبهذه القوة سُطي على سيادة العرب بدلاً من ان يحافظ عليها ، وأصبـــح كيانهم في بلادهم محفوفاً بالخطر ، مهدداً بالزوال .

وجاءت الامم المتحدة اليوم فاقترفت الجريمـــة نفسها ، وضحت بالمبدأ على مذبح المصلحة . فقرارها في التقسيم مخالف